العلاقات الاقتصادية الصينية – المصرية (١٩٨٩– ٢٠٠٧)

م .م أحمد خضير حسين

المديرية العامة لتربية محافظة المثنى

البريد الإلكتروني Email : bakeraaaa11@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الصين ، مصر ، علاقات خارجية ، الاقتصاد ، الاستثمار.

كيفية اقتباس البحث

حسين، أحمد خضير ، العلاقات الاقتصادية الصينية – المصرية (١٩٨٩– ٢٠٠٧)، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٧ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Sino-Egyptian Economic Relations (1989-2007)

M.M Ahmed Khudhair Hussein
Directorate General of Education of Muthanna Province

Keywords : China, Egypt, Foreign Relations, Economy, Investment.

How To Cite This Article
Hussein, Ahmed Khudhair, Sino-Egyptian Economic Relations (1989-2007),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2026,Volume:16,Issue 7.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstrac :

The economic factor was and still is the most important aspect in bringing international relations closer, whatever there are differences and tensions between countries, economic interests are always the solution to what is spoiled by political differences, the importance of the presence of economic power in international relations has emerged after the Righteous War, and China is one of the most prominent countries that have this power and distinguish it as a global power.

The Chinese and Egyptian governments issued a joint statement on the establishment of economic relations at the ambassadorial level between the two countries, and this announcement represented an important turning point in the map of international relations, given Egypt's position in the Arab, African and Islamic world, and opened the door for China to establish official relations with Arab and African countries, and economic relations between China and Egypt began with respect and work to develop and deepen economic relations between them, and this stage witnessed China's use of various foreign policy tools, whether in diplomacy or Economic, scientific and technological cooperation, as well as the emergence of many Chinese projects in Egypt, the two countries

have established bilateral cooperation relations that included trade and economic relations and visits.

الملخص :

العامل الاقتصادي كان ومازال هو الجانب الاهم في تقريب العلاقات الدولية مهما كانت هناك من خلافات وتوترات بين الدول ، فالمصالح الاقتصادية دائماً تكون الحل لما تفسده الخلافات السياسية ، فقد ظهرت اهمية وجود القوة الاقتصادية في العلاقات الدولية بعد الحرب البارة ، وتعد الصين واحدة من ابرز الدول التي لديها هذه القوة والتي تميزها كقوة عالمية .

إذ أصدرت الحكومتان الصينية والمصرية بياناً مشتركاً حول إقامة العلاقات الاقتصادية على مستوى السفراء بين البلدين، وقد مثّل هذا الإعلان انعطافاً مهماً في خريطة العلاقات الدولية، بالنظر إلى مكانة مصر عربياً وأفريقياً وإسلامياً، وفتح الباب إزاء الصين لإقامة علاقات رسمية مع الدول العربية والأفريقية ، وبدأت العلاقات الاقتصادية بين الصين ومصر بالاحترام والعمل على تطوير وتعميق العلاقات الاقتصادية بينهما ، وشهدت هذه المرحلة استخدام الصين لمختلف أدوات السياسة الخارجية، سواء تمثل ذلك في الدبلوماسية أم التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، فضلاً عن ظهور العديد من المشروعات الصينية في مصر ، وقد أقام البلدان علاقات تعاون ثنائية شملت علاقات تجارية واقتصادية وزيارات لبعض المسؤولين في البلدين، وهو ما هيأ الظروف تماماً لإقامة العلاقات بشكل رسمي بين البلدين، ، وقد شهدت أيضاً علاقات الصداقة والتعاون بين الصين ومصر تطوراً متواصلاً، إذ تبادل قادة الدولتين الزيارات بصورة كثيفة، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الدولتين من خلال الاقتصاد والتجارة والاستثمار والبنى التحتية .

المقدمة :

شهدت الساحة الدولية تغيرات جذرية من جميع النواحي ، ومن اهم هذه التحولات الاتجاه نحو العولمة الشاملة ، وانتقل فيها الصراع من الإيديولوجي والعسكري إلى الصراع والتنافس الاقتصادي ، فتسعى الدول إلى ايجاد تكتلات وأقطاب اقتصادية للتعاون والتكامل ، والصين باعتبارها الدولة التي تريد أن تكون قوة عالمية واقتصادية كبرى ، فاتجهت إلى تكوين حلفاء لها من أجل مجابهة اية قوة مضادة لها ، إذ شهدت الصين تقدماً وتطوراً ملموساً على صعيد مكانتها الدولية وقوتها الاقتصادية .

إذ اقامت العديد من العلاقات الاقتصادية لتعزيز قوتها ومكانتها من خلال الانفتاح على العديد من دول العالم ولاسيما مصر التي تمتلك موقعاً جغرافياً مميزاً حيث تتوسط قارات العالم

وهذا الموقع يجعل نفقات النقل والتامين للتجارة مع مختلف أسواق العالم تكون منخفضة كثيراً عن النفقات المناظرة لمنتجات الاستثمارات المتوطنة في بلدان اخرى ، كما تمتلك قاعدة مهمة من الثروات المعدنية التي يمكن تطوير صناعات تحويلية عملاقة ، كما أنها تتوسط مناطق مصدرة رئيسية للمواد الخام المعدنية والزراعية والنفطية والغازية في افريقيا والمنطقة العربية ، مما يمنح الاقتصاد المصري والاستثمار العديد من المميزات .

إذ تميزت العلاقات الصينية المصرية لا سيما بعد الحرب الباردة بالاحترام والعمل على تطوير وتعميق الجانب الاقتصادي بين الطرفين على اعتبار أن العامل الاقتصادي هو المحرك الاساسي ، وهذا يعني سيعكس تلقائياً على العلاقات السياسية بينهما ، وزادت العلاقات بسبب ما تشهده الصين من تطورات اقتصادية كبيرة جعلتها من اكبر واقوى اقتصاديات العالم ، إذ قامتا بتوقيع العديد من الاتفاقيات المتبادلة ، كما شهد تعاون في مجال الاستثمار والبنى التحتية.

جاء اختيار مدة البحث محدداً بالسنوات (١٩٨٩-٢٠٠٧) لتمتع الصين بأسرع نمو اقتصادي في العالم بمعدل نمو سنوي تتراوح ما بين (٣ ـ ٨ %) ، إذ كانت بداية الانفراج في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ومن هنا جاء اختيار تلك السنوات موضوعاً للبحث والكشف عن الحقائق وتلقي الأضواء على جوانب مهمة من تاريخ البلدين الاقتصادية ، تم الاعتماد على المنهج التاريخي لوصف طبيعة العلاقات بين البلدين خلال مختلف الحقبة التاريخية ، فضلاً عن اعتماد المنهج التحليلي في رصد تلك العلاقات وما آلت اليه من تعاون اقتصادي بين الطرفين .

تضمن البحث ثلاثة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، تناول المبحث الأول مدخل تاريخي لطبيعة العلاقات الصينية المصرية في المجالات الاقتصادية والتجارية ، بينما المبحث الثاني سلط الضوء على التعاون الصيني المصري في مجال الاستثمار، وركز المبحث الثالث على التعاون الصيني المصري في مجال البنى التحتية .

المبحث الاول

مدخل تاريخي لطبيعة العلاقات الصينية – المصرية في المجالات الاقتصادية والتجارية :

أن للتبادل الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر تأريخ عريق، ففي النصف الثاني من القرن الثاني الميلادي، كانت مصر همزة وصل على طريق الحرير البحري المؤدي إلى أوروبا، وكانت تجارة الترانزيت مزدهرة إلى حد كبير، اكتشف الأثريون كثيراً من الخزفيات الصينية في منطقة الفسطاط القديمة بالقاهرة، تشمل الخزفيات الثلاثية الألوان والخزفيات الزرقاء والبيضاء لمرحلة أسرة تانغ، والخزفيات الملونة والخزفيات ذات الأشكال الزرقاء لمرحلة أسرتي مينغ وتشينغ، مما يدل على التأريخ البعيد للتبادل الاقتصادي والتجاري بين الشعبين الصيني والمصري[١].

كانت هناك تبادلات رسمية بين مصر وحكومة الكومينتانغ قبل تأسيس جمهورية الصين الشعبية ، في ٣٠ أيار ١٩٥٦ وقعت الدولتان أول اتفاق تجاري بينهما في العاصمة بكين يقيم بمقتضاه كل طرف مكتباً تجارياً له لدى الطرف الآخر، إذ أقامت مصر العلاقات الدبلوماسية رسمياً مع جمهورية الصين الشعبية، ووقعت الحكومتان "اتفاق الدفع"، الذي ينص على القيام بتصفية الحساب للتجارة بين الدولتين بأسلوب تسجيل الحساب، وعلى مدى ثلاثين عاماً ، بعد ذلك قامت الدولتان بالتجارة بأسلوب تسجيل الحساب، وتبادلتا زيارات الوفود بالتناوب، ووقعتا بروتوكول التجارة السنوي مرفقاً معه قائمة الصادرات، لتنفذها الشركات الحكومية من الطرفين[٢].

ووقعت حكومتا مصر والصين في ٢٤ شباط ١٩٦٠على بروتوكول ملحق الاتفاقية التجارية في بكين وتم تجديد البروتوكول التجاري بين البلدين لعام ١٩٦١ ، وفي ٢١ كانون الاول ١٩٦٤ وقعت الحكومتان المصرية والصينية في بكين على اتفاقية تعاون اقتصادي وتقني، وواصل البلدان تجديد البروتوكول التجاري بينهما سنوياً وتبادل زيارات الوفود التجارية[٣]، وفي ٢٦ حزيران ١٩٧٢، أخذ التعاون الاقتصادي المصري الصيني توجهاً جديداً إذ تم الاتفاق على إنشاء مصنعاً للطوب في مصر بمساعدة صينية ، وفي تشرين الاول ١٩٨٢ تأسست اللجنة المصرية ـ الصينية المشتركة للتعاون الفني والكهربائي في القاهرة ، كما وقعت حكومتا الطرفين في أب ١٩٨٥ اتفاقاً تجارياً جديداً ينص على تحويل أسلوب تجارة من تسجيل الحساب إلى التجارة النقدية ابتداء من ١ كانون الثاني ١٩٨٥ [٤] .

وعقدت في القاهرة في الفترة من ٨ ـ ١٠ آذار١٩٨٧، اجتماعات الدورة الأولى للتعاون العلمي والتقني بين مصر والصين وتم خلال الندوة التوقيع على أكثر من (١٠) اتفاقيات تعاون بين البلدين، منها اتفاقيات في تبادل الخبرات والأبحاث في مجال صناعة الأدوية وصناعة الأجهزة والمعدات الطبية، والصناعات التقليدية والفنية والصناعات الزراعية والاتفاق على توسيع مجالات التعاون ، وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ١٩٨٧ إلى (١٣٥) مليون دولار أمريكي منها(١٢٥) مليون دولار صادرات صينية إلى مصر و(١٠) ملايين دولار صادرات مصرية إلى الصين [٥] .

كما تم تبادل تشن موهوا وزير التجارة الخارجية الصيني مع عاطف صدقي وزير التعاون الدولي المصري في ١٩ كانون الاول ١٩٨٩ الوثائق بخصوص إنشاء الصين لمركز المؤتمرات الدولية في القاهرة ، وفي عام ١٩٩٢ اتفقت حكومتا الدولتين على اعتماد آلية لتنشيط اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة ، وتطور التعاون الاقتصادي بين مصر والصين ليشمل اللجان الاقتصادية في برلماني مصر والصين، ففي ٨ حزيران ١٩٩٣ قام وفد من اللجنة الاقتصادية في مجلس

الشعب المصري بزيارة للصين إذ أجرى الوفد مباحثات مع نائب رئيس اللجنة المالية والاقتصادية التابعة لمجلس نواب الشعب الصيني واطلع على التجربة الصينية في مجال الانفتاح والبناء والإصلاحات الاقتصادية وزار بعض المدن والمناطق الاقتصادية الحرة في شنغهاي وشنتشن[٦].

وفي عام ١٩٩٤ وقعت الحكومتان "اتفاق حماية الاستثمار"، وفي عام ١٩٩٥ وقعتا اتفاقاً اقتصادياً وتجارياً جديداً، وفي ٢١ آذار ١٩٩٥ قامت وزيرة الاقتصاد والتجارة الخارجية الصينية على رأس وفد اقتصادي وتجاري حكومي صيني بزيارة لمصر التقت خلالها بالرئيس حسني مبارك وبوزراء الكهرباء ووزير التخطيط ووزير السياحة ، وأجرت محادثات مع وزير التجارة والاقتصاد تركزت حول سبل دفع وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين كما ترأس الوزيران اجتماعات الدورة الثانية للجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة، كما وقع الجانبان اتفاقية تعاون اقتصادي وتجاري، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي (٤٥٢.٧١) مليون دولار منها (٤٣٩.٦٤) مليون دولار صادرات صينية إلى مصر (١٣.٠٦) مليون دولار صادرات مصرية إلى الصين[٧] .

وقعت الدولتان عام ١٩٩٧ على التوالي "مذكرة حول مساعدة الصين مصر في بناء منطقة خليج السويس الاقتصادية الخاصة"، "اتفاقاً اطارياً حول التعاون في قطاع البترول"، "اتفاق تشجيع الحكومة الصينية مواطنيها للسياحة في مصر كقصد سياحي لهم " الخ ، وبدأ تفعيل آلية للتبادل الشعبي الثنائي في عام ٢٠٠١، الأمر الذي دفع التوسيع المتواصل لحجم التعاون بين الدولتين، وتتوسع مجالات التعاون باستمرار[٨].

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (١,٠٩) مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ منها (١٥٣) مليون دولار أمريكي صادرات مصرية للصين، و(٩٣٧) مليون دولار أمريكي صادرات صينية إلى مصر بزيادة نسبتها (١٥.٤) في المائة عن عام ٢٠٠٢، ثم ارتفع الرقم في عام ٢٠٠٤ إلى (١.٥٧٦٩) مليار دولار منها (١٨٧.٩٤) مليون دولار صادرات مصرية للصين و(١.٣٨٩) مليار دولار صادرات صينية لمصر[٩]، وفي عام ٢٠٠٥ تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين لأول مرة في تأريخهما ملياري دولار إذ وصل إلى مليارين ومائة وخمسين مليون دولار أمريكي، وبفضل تشجيع الحكومتين، ظهر توجه النمو السريع للتجارة بين الصين ومصر وازداد حجم التبادل التجاري بينهما أضعافاً [١٠] ، ينظر(جدول-١) .

كما عقدت اللجنة الاقتصادية والتجارية المشتركة للصين ومصر(٥) اجتماعات، وتمخضت عن ذلك إقامة مجلس الأعمال الصيني المصري المشترك عام ٢٠٠٥، الذي يهدف إلى تعزيز التبادل بين الشركات والمؤسسات من البلدين، والتعاون في مجال الاقتصاد والتكنولوجيا والعمالة ومقاولة

المشروعات، وأسست الصين مشروع مركز المؤتمرات الدولي بالقاهرة لمصر[١١] ، وعملت الصين على توسيع مجالات التعاون مع مصر عن طريق المعارض والترويج لرفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وحقق تعاون المنفعة المتبادلة بين الطرفين في قطاعات السيارات والاتصالات والأدوية نجاحاً ملحوظاً، أما في جانب تجارة الخدمات فأن شركة كوسكو وشركة تشاينا شيبينغ تدفع رسوماً أكثر من (١٠٠) مليون دولار أمريكي لمصر سنوياً عندما تمر بقناة السويس [١٢].

وفي كانون الاول ٢٠٠٥ بلغ إجمالي القيمة التعاقدية للاستثمارات الصينية في مصر حوالي (١٦٠) مليون دولار أمريكي، وبلغ إجمالي الاستثمارات التي تم تنفيذها فعلياً منها حوالي (٦٠) مليون دولار أمريكي، وقد بلغ عدد المشروعات الاستثمارية الصينية في مصر حتى نهاية عام ٢٠٠٥ حوالي (٣٥) مشروعاً، تتركز غالبيتها في قطاع الغزل والنسيج، الصناعات الكيمياوية، الصناعات الهندسية، الصناعات الغذائية، الأحذية ، فضلاً إلى مشروعات في قطاعات أخرى عديدة مثل قطاع مواد البناء، قطاع البترول، قطاع النقل البحري، قطاع الصناعات المعدنية، قطاع تكنولوجيا المعلومات[١٣] ، من جانب آخر بلغ عدد المشروعات الاستثمارية المشتركة التي يشارك فيها رأسمال مصري بنهاية عام ٢٠٠٥، في الصين حوالي (٤٣) مشروعاً استثمارياً ، وقد بلغت التكلفة التعاقدية لهذه المشروعات حوالي(٥٠) مليون دولار، في حين بلغ إجمالي قيمة ما تم تنفيذه من هذه المشروعات حوالي (١٢) مليون دولار وتتركز هذه الاستثمارات في قطاع صناعة الملابس، الغزل والنسيج، الأحذية، الحقائب، منتجات البلاستيك، السجاد[١٤].

وفي كانون الثاني ٢٠٠٦، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين، شاملاً النفط (٢٢٠) مليون دولاراً أمريكياً، منها (٤١,٢) مليون دولار صادرات مصرية للصين، و(١٧٨,٣) مليون دولار صادرات صينية إلى مصر، وزادت الصين استثمارها في مصر حجماً وتنوعاً، فشملت التنقيب عن البترول وإنتاج الأجهزة الكهربائية وصناعة الغزل والنسيج والاتصالات والسكك الحديدية[١٥].

إذ يعد المصنع الجديد لشركة "النساجين الشرقيين" المصرية والذي أقيم بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالقرب من تيانجين أهم الاستثمارات المصرية في الصين، ويقدر رأس مال المشروع بحوالي ٢٠ مليون دولار أمريكي، تبلغ المساهمة المصرية في رأسمال المشروع حوالي (٩٩ %)، ولا تقتصر الاستثمارات المصرية في الصين على القطاع الصناعي بل تعدته الى القطاع الخدمي أيضاً إذ تمثل البنوك والشركات الآتية أهم أشكال الوجود المصري في القطاع الخدمي في الصين: مكتب تمثيل البنك الأهلي المصري بمدينة شنغهاي ، مكتب شركة مصر للطيران في بكين ، مكتب تمثيل شركة بلوسكاى للسياحة ، مكتب تمثيل شركة ترافكو للسياحة ، مكتب تمثيل

شركة وينجز تورز للسياحة ، مكتب تمثيل شركة إيزيس للسياحة ، مكتب تمثيل شركة ستاركو للسياحة[١٦]،

إذ أن هذا يسمح للسلع المصرية للدخول للأسواق الأوروبية التي يصل تعداد سكانها إلى ٤٥٥ مليون مستهلك ويصل ناتجها المحلى إلى تريليون يورو، فضلاً عن وجودها في السوق العربية ومجموعة السوق المشتركة لشرقي

وجنوبي أفريقيا، الكوميسا ((COMESA)) التي تضم ٣٨٨ مليون مستهلك مما يمنح مزايا كثيرة للمستثمر الصيني ، وتوقيع مصر والولايات المتحدة لاتفاق المناطق الصناعية المؤهلة الكويز ، يتيح فرصاً هائلة للاستثمار الصيني في مصر للاستفادة من الوضع الخاص الذي تحظى به الصادرات المصرية إلى الأسواق الأمريكية في إطار هذه الاتفاقية، وتفاعلاً مع هذا قامت الصين ببناء مركز خدمة للمستثمرين بمنطقة شمال غرب خليج السويس بمنحة قدرها (١٠) ملايين دولار، وامتد التعاون إلى آفاق التعاون الثلاثي المصري الصيني الأفريقي مما يتيح لجميع الأطراف تحقيق مصالحها المشتركة[١٧] .

بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والصين عام ٢٠٠٧ حوالي (٤.٣) مليار دولار، بينما كان (٣.٢) مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، لذا نلاحظ العجز التجاري مع الصين يقدر بحوالي (٤) مليارات دولار، وكان في حدود (٢.٧٥٠) مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، كما تعدّ مصر (٦) أكبر شريك تجارى للصين في أفريقيا، ومن المتوقع أن تصبح الصين الشريك التجاري الأول لمصر في خلال خمس سنوات ، إذ تم منح الصين وضع اقتصاد السوق بناء على اتفاق تم توقيعه خلال زيارة السيد الرئيس للصين في تشرين الثاني ٢٠٠٧ ، كما تم افتتاح فرع البنك الأهلي في شنغهاي بعد أن تم تحويله من مكتب تمثيلي إلى فرع كامل ، إذ وصل حجم الاستثمارات الصينية في مصر عام ٢٠٠٧ الى حوالي (٢.٧) مليار دولار حسب تقديرات السفارة الصينية في القاهرة [١٨] ، وقد تم توقيع اتفاق تأسيس شركة مصرية– صينية لتنمية المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس وكذلك توقيع عقد إنشاء مبنى خدمة المستثمرين في المنطقة بمنحة من الجانب الصيني ، ويستهدف مشروع المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس جذب استثمارات صينية تقدر بـ (٢.٥) مليار دولار[١٩] ، **ينظر (جدول– ٢)** .

ويمكن القول إن هناك إمكانات كثيرة بين مصر والصين على الصعيد الاقتصادي، فالبلدان ينتهجان سياسة الانفتاح الاقتصادي ويشجعان الاستثمار ويتسم اقتصادهما بالتكامل، فضلاً عن الرصيد الهائل من الثقة المتبادلة الذي يستند إلى قاعدة قوية من العلاقات السياسية المميزة، ولهذا فإن الآفاق واسعة أمام مزيد من التعاون الاقتصادي بينهما.

المبحث الثاني

التعاون الصيني – المصري في مجال الاستثمار :

وقعت الحكومتان الصينية والمصرية في مجال الاستثمار "اتفاقية حماية الاستثمار" [٢٠] و"اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي" في نيسان ١٩٩٤ وأب ١٩٩٧ كل على حدة، وأقامتا "المركز الصيني لتنمية التجارة والاستثمار" في المنطقة الحرة بالإسكندرية ، وأقامتا مركز التجارة بالقاهرة لتقديم خدمات لتجارة واستثمار الشركات الصينية في الصين ، بلغ حجم الاستثمار الصيني في مصر (٢٩.٩) مليون في عام ٢٠٠٠ و(٣٢.٢) مليون في عام ٢٠٠١ و(٥٤.٤) مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٢، إلى نهاية ٢٠٠٤، بلغ عدد الشركات بالاستثمار الصيني أو بالاستثمار الصيني المصري المشترك المسجلة في مصر (١١٠)، وقيمة الاستثمار فيها (١٥٠) مليون دولار أمريكي[٢١].

تشارك الشركات الصينية بنشاط في أعمال إنشاء وتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غربي خليج السويس ، وفي عام ١٩٩٨ أقامت منطقة تيانجين للتنمية الصينية مع (٤) شركات مصرية شركة الاستثمار الصيني المصري المشترك، وحصلت على حق تنمية (٢١.٨) كم مربع من قطعة الأرض رقم ٣، وتم أنجاز بناء مرافق المياه والصرف والطرق وقنوات الاتصالات وغيرها من الإنشاءات الأساسية في مواعيدها المحددة، ودخلت هذه المنطقة مشروعات الرخام والورش العادية وأسمنت الزفت والأزياء الداخلية المحبوكة، وبدأ عمل مشروع الوردة البيضاء للأزياء المحبوكة الفاخرة الذي استثمرت الصين فيه في أب ٢٠٠٤ في المنطقة الاقتصادية لشمال غربي السويس حالياً [٢٢]، تقيم هذا المشروع شركة الوردة البيضاء بمدينة تيانجين الصينية رئيسياً تنتج (٦٠٠) ألف قطعة من الأزياء المحبوكة الفاخرة وتوفر (١٠٠) فرصة عمل للمواطنين المصريين سيدفع تشغيله استثمار الشركات الصينية في هذه المنطقة ، كما شاركت الشركات الصينية في أعمال المقاولات المصرية ومن بين المشروعات التي تقدمت الشركات الصينية بعطاءات لها وتتابعها حاليا: مشروع تنقيب البترول في الصحراء الغربية، مشروع تصنيع (٢٠٠) عربة قطار، مشروع المترو، مشروع التعاون في الاتصالات ومشروع الكابل ذي الجهد العالي[٢٣].

في الوقت نفسه شجعت مصر الشركات المصرية لتستثمر في الصين، ففي تشرين الثاني ٢٠٠٤، استثمرت مصر (٣٩) مشروعاً بالصين، قيمتها التعاقدية (٤٤.٢٧) مليون دولار أمريكي، وقيمة الاستثمار الفعلية (٨.١٤) ملايين دولار أمريكي، إذ يتمركز الاستثمار في الغزل والنسج والأزياء والحقائب والأدوات الدراسية والمنتجات البلاستيكية رئيسياً[٢٤].

ونتيجة التطور الكبير لنمو الاقتصاد الصيني، وبينما تطور الصين التعاون الاقتصادي والتجاري مع مصر، عززت الصين قوتها لمساعدة مصر، وأثناء زيارة الرئيس الصيني هو جين تاو لمصر في كانون الثاني ٢٠٠٤، وقع الطرفان اتفاقاً حول تقديم الصين منحة لمصر قدرها (٨٠) مليون يوان وقرضاً بفائدة تفضيلية قدره (٢٠٠) مليون يوان كمساعدة صينية جديدة لمصر[٢٥]، وفي عام ٢٠٠٤ تبادلت الحكومتان الخطابات حول مشروع المرحلة الثانية لمساعدة الصين لمصر في التعليم عن بعد إجمالي قيمته (٣٠) مليون يوان، مما عجل خطوات التعاون العلمي والتكنولوجي وتشمل المشروعات التي تحت التنفيذ مدرسة اللغة الصينية، والتعاون في تكنولوجيا زراعة الفطر ومشروع الفول الخ، عزز الطرفان التبادلات الودية بينهما عن طريق إقامة التبادلات الثقافية والدعائية بأشكال مختلفة[٢٦].

كما تم إنشاء وحدة متخصصة لترويج الصادرات المصرية إلى الصين تابعة لمركز تنمية الصادرات وسيكون لها مكتب في الصين وآخر في القاهرة، وستعمل هذه الوحدة بالتنسيق مع مجلس الأعمال المصري الصيني ومكتب التمثيل التجاري بالصين من أجل تنفيذ واستكمال المشاريع والبروتوكولات التي تم توقيعها بين البلدين[٢٧]،

وانتهت إلى تحقيق العديد من النتائج، تتضمن: تفعيل آليات التعاون المشترك بمنطقة خليج السويس عن طريق زيادة الاستثمارات الصينية في هذه المنطقة لإقامة صناعات تصديرية ، توقيع عقود بقيمة (٢.٧) مليار دولار لإقامة مشروعات جديدة في مصر تتمثل في إقامة مصانع ذات تكنولوجيا عالية في مجالات الكابلات والاسمنت والزجاج والكيماويات والبتروكيماويات ، فضلاً عن إنشاء مجمع للألمونيوم ، التوقيع على مذكرة تفاهم من الجانب الصيني لتطوير عدد من الصناعات المصرية على رأسها المنسوجات والمعادن وإنشاء مناطق صناعية جديدة ومدينة متكاملة للمعارض ، وإنشاء مناطقاً صناعية متخصصة في مجالات عديدة في مقدمتها المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك باستثمارات صينية تصل إلى (٢) مليار دولار ، توقيع وثيقة عمل مشترك بين وزارتي التجارة في البلدين للالتزام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بين الجانبين[٢٨] ، وتوقيع مذكرتي تفاهم بين مراكز التدريب في البلدين إذ تم الاتفاق مع الجانب الصيني على تبادل الخبرات عن طريق خطة محددة وإعداد برامج مشتركة للتدريب سواء على المستوى المهني أم الإداري أم الدراسات المتخصصة ، وتوقيع مذكرة تعاون بين مركز تحديث الصناعة المصري ومركز تدريب وزارة التجارة الصينية ، وتنشيط التعاون في مجالي الطاقة والغاز إذ تجري عدداً من الشركات الصينية المتخصصة مباحثات لإبرام عقود في هذين المجالين ، وتنمية العلاقات بين البلدين في مجال التنمية البشرية والتبادل الطلابي ، وتنمية وتطوير

صناعة الرخام في مصر عن طريق إنشاء مشروعات مشتركة في مجال إعادة تدوير مخلفات هذه الصناعة المهمة لإنتاج صناعات جديدة هي المطاط والزجاج والأدوية وغيرها ، وتوقيع مذكرة تفاهم بين مركز تكنولوجيا الرخام والجرانيت المصري والأكاديمية الصينية لمواد البناء بهدف تطوير صناعة مواد البناء المصرية وزيادة قدرتها التصديرية ، وتطوير قطاع السكك الحديدية في مصر باستثمارات صينية[٢٩] ، والسعي إلى إيجاد آليات لتيسير التمويل للمشروعات المشتركة وتحفيز البنوك المصرية على فتح فروع لها بالصين وتشجيع البنوك الصينية على الوجود بمصر ، والتفاوض لفتح الأسواق الصينية إزاء الصادرات الزراعية من الأرز والفراولة والعنب والفاصوليا ، ودراسة إنشاء مزرعة باستثمارات صينية في مصر يتم تجهيزيها بأحدث تكنولوجيا متقدمة وبعمالة مصرية ، وإنشاء مدينة صناعية مشتركة بطريق الإسماعيلية برأسمال (١٥٠) مليون دولار ، والاتفاق على تفعيل وتنشيط دور مجلس الأعمال المصري الصيني ، وتوقيع عقد شراكة مع شركة صينية لإقامة مصنعاً مشتركاً لإنتاج الغزول والكتان باستثمارات (٦٠) مليون جنيه على أن يصدر الإنتاج للخارج بالكامل[٣٠] ، ووضع خطة عاجلة لتطوير مكاتب التمثيل التجاري في بكين وشنغهاي وتزويدها بالكوادر البشرية المناسبة للتعامل مع السوق الصينية في الحقبة المقبلة ، ودعوة الشركات الصينية المتخصصة في الصناعات المغذية للسيارات إلى المشاركة في المؤتمر الذي ستنظمه مصر بهدف إنشاء مدينة صناعية متخصصة في الصناعات المغذية للسيارات على مساحة مليون متر استكمالاً لمبادرة مبارك . ميركل ، وتوقيع بروتوكول تعاون بين مركز تكنولوجيا المنسوجات المصري وأكاديمية أبحاث المنسوجات والملابس الصينية ويقضي البروتوكول بقيام الجانب الصيني بتقديم المعونة الفنية والمالية للمساهمة في تطوير صناعة المنسوجات المصرية وإتاحة الفرصة للكوادر البشرية للتدريب في الصين مع إيفاد خبراء صينيين إلى مصر للمساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة والأبحاث المتطورة للسوق المصرية[٣١].

وقد خرجت العلاقات الاقتصادية عن إطارها التقليدي المتمثل في تجارة الصادرات والواردات إلى الاستثمارات المتبادلة والمشروعات المشتركة، وأقامت شركات مصرية فروعاً لها في الصين، وإقامة شركات صينية فروعاً ومراكزاً لها في مصر، وفي الحقيقة أن السلع الاستهلاكية الصينية منتشرة في مصر والعديد من الدول الأفريقية، ولكن التكنولوجيا الصينية غير منتشرة في هذه المنطقة، لذا يجب التعريف بالتكنولوجيا الصينية والترويج لها[٣٢]،

وأن مصر تتمتع بالعديد من المزايا الجاذبة للاستثمار إلى جانب الإعفاءات والحرية الكاملة في حركة مدخلات الإنتاج والمنتجات في المناطق الاقتصادية والحرة، ويتمتع الاقتصاد المصري

بتوازن على المستوي العام مع استقرار سياسي وأمني وموقع فريد وتوافر مصادر الطاقة بأنواعها، وكذلك وجود بنية أساسية متكاملة وتنوع في الثروات الطبيعية وتوافر الثروة البشرية ، كما أن مصر والصين تربطهما علاقات خاصة وتاريخية، مما يشكل مناخاً متميزاً لرجال الأعمال بالبلدين[٣٣] ، فضلاً عن وجود فرص للاستثمار في قطاع الصناعة والتعدين، ليس فقط لتغطية احتياجات السوق المحلية ولكن للتصدير للأسواق الخارجية في ظل اتفاقيات المشاركة والثنائية لمصر، إذ أن هناك خرائطاً استثمارية لعدد كبير من المنتجات التي تحتاجها الأسواق المصرية تشمل الصناعات الغذائية والغزل والنسيج والألياف الصناعية والصباغة والتجهيز والأسمدة والورق والأدوية وغيرها وكلها تستفيد من خامات محلية متوافرة ، كما إن مصر غنية بالثروات الطبيعية مثل الحديد والذهب والرصاص والزنك والفوسفات وغيرها من المعادن، وهناك فرص للتعاون والاستثمار في مجال الصناعة والتعدين متعددة ومتنوعة[٣٤].

كما شهدت حركة الاستثمار بين الدولتين تطوراً، إذ قام الجانب الصيني بتمويل تنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية المهمة، في مقدمتها إقامة مركز خدمة المستثمرين والنافذة الواحدة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بشمال غرب خليج السويس، عن طريق الاستفادة من المنحة الصينية المقدمة بقيمة (١٠) ملايين دولار، والدور المهم والمأمول للاستثمار الصيني في تلك المنطقة تحديداً وبعدّها الواجهة الاستثمارية والتجارية لاستقطاب الاستثمارات الصينية لمصر ومعبراً لمنتجاتها إلى الأسواق المجاورة، كما أن آفاق التعاون بين مصر والصين لا تتوقف فقط عند البعد الثنائي، بل تمتد إلى مجالات التعاون الثلاثي بدول المنطقة العربية والأفريقية وغيرها، وإن ما تعرضه مصر من مزايا للاستثمار والتجارة يتيح لجميع الأطراف تحقيق مصالحها المشتركة[٣٥].

إن عناصر الاستقرار والقوى العاملة المنتجة ذات التكاليف المنخفضة والمرافق ذات المستوى العالمي، فضلاً عن حوافز وضمانات الاستثمار، أدى إلى ارتفاع إجمالي المشروعات الاستثمارية في مصر إلى أكثر من(٣١) ألف مشروع بتكاليف استثمارية (٤٠١) مليار جنيه، منها نحو(١٤) ألف مشروع بنظام الاستثمار الداخلي و(٧٥٢) مشروعاً في المناطق الحرة، مشيراً إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة مشتملة علا قطاع البترول في تزايد مستمر، إذ بلغت عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ نحو(٢,٧) مليار جنيه، وفي عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ نحو(٣) مليارات دولار[٣٦].

كما أن العلاقات الاستثمارية والتجارية بين مصر والصين متميزة، إذ بلغ إجمالي الشركات الصينية التي تستثمر في مصر(١٠٤) شركات بتكاليف استثمارية تصل إلي نحو(٩٢٤) مليون جنيه كاستثمار داخلي، بينما بلغ عدد الشركات العاملة في المناطق الحرة (١٠) شركات

باستثمارات (٢٧,٣) مليون دولار، وهناك العديد من الفرص الاستثمارية في مصر والمتاحة إزاء الوفد الصيني، ففي قطاع المشروعات القومية الكبرى هناك مشروعات زراعية تصل مساحتها إلى (٤٠٠) ألف فدان في مناطق عدة متوافر لها مياه الري[٣٧] ، إما الفرص المتاحة في البنية الأساسية، ففي قطاع الكهرباء هناك فرص إنشاء مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بقدرة تصل إلى(١٨) ميكاواط، وإنشاء محطات المحولات وخطوط النقل المتعلقة بها ، وفي مشروعات البترول والكيماويات تم إعداد خطة تبلغ استثماراتها (١٠) مليارات دولار لإنشاء عدد من المشروعات تشمل البولي بروبلين والأكيل بنزين والاسترلين والميتانول والاكريللافيبر، وفي قطاع تكنولوجيا المعلومات هناك تنفيذ التطبيقات اللازمة للتحول إلى الحكومة الالكترونية وزيادة سعات الشبكات الحالية. إما بالنسبة لقطاع الأسمدة فهناك تنفيذ وإنشاء (٤) مشروعات لأسمدة اليوريا باستثمارات (٢٩٠) مليون دولار بطاقة إجمالية (٦) ملايين طن سنوياً، فضلاً عن مشروعات أخرى في قطاع الصناعة والسياحة والنسيج[٣٨].

وقال السيد ووسيكه سفير الصين بمصر، إن زيارة وفد وزارة التجارة الصينية لمصر عام ٢٠٠٤ كانت تنفيذاً للرؤى المشتركة التي تم التوصل إليها بين الرئيس هو جينتاو والرئيس حسني مبارك عن طريق الزيارة، إذ قام الوفد بزيارة المنطقة الاقتصادية بالسويس ميدانياً، وأن المنتدى والزيارة الميدانية أسهما في تعميق تعرف الشركات الصينية على السياسات والبيئة الاستثمارية المصرية وتعزيز الفهم والصداقة بين شركات البلدين لإيجاد مزيد من الفرص للتعاون بين الصين ومصر في المجال الاقتصادي والتجاري بآفاق رحبة وإمكانية ضخمة، إذ تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين لأول مرة حاجز المليار دولار في عام ٢٠٠٣، بزيادة نسبتها (١٤,٤%) عن سنة ٢٠٠٢، فحتى نهاية عام ٢٠٠٣ بلغ عدد الشركات الصينية أو الصينية _ المصرية المشتركة المسجلة في مصر (٩٩) شركة[٣٩].

المبحث الثالث

التعاون الصيني– المصري في مجال البنى التحتية :

في إطار تعزيز روابط الصداقة وعلاقات التعاون الاقتصادي والفني والتجاري والاستثماري بين مصر والصين لترتقي إلى مستوى العلاقات الاقتصادية المتميزة ، فقد شاركت الصين في تمويل مشروع مجمع المجد للألمنيوم بصحراء الإسماعيلية الذي تبلغ تكلفته نحو(٨٠٠) مليون دولار، إذ يساهم الجانب الصيني بحوالي (٨٥%) من إجمالي المشروع وسيصدر كامل إنتاجه إلى الأسواق العالمية مما يؤدى إلى توفير حوالي (٣٠٠٠) فرصة عمل مباشرة ونحو (٢٠٠٠) فرصة عمل غير مباشرة، وإقامة مجتمعاً عمرانياً جديد بصحراء الإسماعيلية، فضلاً عن إنعاش عملية

نقل وشحن خامات الإنتاج والمنتج النهائي عن طريق الموانئ المصرية[٤٠]، وقد وصل إجمالي حجم المنح الصينية لمصر بعد التوقيع على اتفاق مبنى خدمة المستثمرين، ما يعادل حوالي (٣٨.٨) مليون دولار لتمويل مشروعات عدة، من أهمها تجهيز مركز التدريب المهني ببني سويف والمساهمة في تمويل مشروع مبارك للأبحاث العلمية، ومشروع تطوير نظام التعليم عن بعد (المرحلة الأولى) وإنشاء مدرسة نموذجية لتعليم اللغة الصينية والتأريخ الصيني بكفر المصيلحة ، فضلاً عن منحة تقدر بـ (١٥٩) مليون فرنك سويسري لتمويل مشروع إنشاء مركز القاهرة الدولي للمؤتمرات، وكذلك التوقيع على (١٠) اتفاقيات في مجالات مختلفة منها الصحة النباتية والثروة المعدنية، والتعليم، والسياحة، والتعاون الاستراتيجي، والاستثمار[٤١].

وقد تم الاتفاق على عقد العديد من الاتفاقيات كما يأتي:- تم توقيع عدد (٣٦) اتفاقية مع بعض شركاء مصر في التنمية بقيمة إجمالية تبلغ ما يعادل (١.٧٦٢) مليار دولار، وبلغ إجمالي حجم المنح منها (٣٠٧.٩٢٢) ملايين دولار بنسبة (١٧.٥%) ، وإجمالي حجم القروض (١.٤٥٤.١٧١) مليون دولار بنسبة (٨٢.٥%) من إجمالي التمويل[٤٢] ، يمول برنامج المساعدات الاقتصادية مشروعات تخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنشطة الحرفية والمرأة عن طريق عدد من الاتفاقيات التي تم توقيعها لسنوات (١٩٨٩ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٨) ، والتي يجري تنفيذها على مراحل في عدد من المحافظات عن طريق مجموعة من الجمعيات مسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية وهى: اتفاقية ائتمان المشروعات الصغيرة والحرفية بمبلغ (٤٤) مليون دولار ، واتفاقية ائتمان المشروعات الصغيرة بمبلغ (٣٥) مليون دولار ، واتفاقية دعم المشروعات الصغيرة الناشئة بمبلغ (٨٦.٦) مليون دولار[٤٣] .

وتنطلق سياسة الدولة في مجال التعاون الدولي نحو زيادة الاهتمام بتنمية وتدعيم علاقات التعاون الاقتصادي بين مصر ومختلف دول العالم، واستثمار علاقات مصر الدولية لخدمة أهداف التنمية المصرية ودمجها في الاقتصاد العالمي عن طريق التوقيع على العديد من الاتفاقيات التي يتم عن طريقها تدبير التمويل اللازم للجهات الحكومية المختلفة والمستفيدة لتنفيذ مشروعاتها[٤٤] .

وخلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٧، تم التوقيع على (٩) اتفاقيات بإجمالي (١٢٤.١٠٩) مليون دولار (منح) و فتح قنوات اتصال مع جميع عناصر الوجود الدبلوماسي الأسيوي والأفريقي واللاتيني في مصر بهدف تنشيط وتفعيل علاقات التعاون الاقتصادي مع دول هذه القارات مع إعطاء أولوية خاصة للدول ذات الثقل السياسي والاقتصادي وتفعيل دور اللجان العليا المشتركة مع عدد من الدول العربية والأفريقية ، وإعطاء دفعة خاصة لعلاقات التعاون الاستراتيجي مع دول مثل

السودان وأثيوبيا[٤٥] ، وفي إطار الاحتفال بمرور (٥٠) عاماً على إقامة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والصين تم التوقيع على (١٠) اتفاقيات في مجالات مختلفة منها الصحة النباتية والثروة المعدنية والتعليم والسياحة والتعاون الاستراتيجي والاستثمار عن طريق تعاون مصر دولياً استطاعت تدبير التمويل اللازم لتنفيذ الخطة العاجلة لوزارة الكهرباء، فضلاً عن التمويل اللازم لإقامة المتحف المصري الكبير، وتطوير مطار الغردقة والعديد من المشروعات التي تخدم محدودي الدخل ، وقد استفادت غالبية وزارات الدولة المختلفة من توفير التمويل اللازم لتمويل عدد من مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال عام ٢٠٠٥/٢٠٠٧ [٤٦] .

ويمكن القول ، أن الدور الصيني البارز في إقامة مشروعات البنية التحتية الاساسية في مصر يعطي مؤشراً واضحاً على القدرة التنافسية العالية التي تتمتع بها الشركات الصينية مقارنة بنظيراتها الغربية ، فقد بدأت في اقامة عدد من المشروعات الكبيرة المرتبطة ببرنامج المساعدات الصينية المتمثلة في مجالات مختلفة منها الصحة النباتية والثروة المعدنية، والتعليم، والسياحة، والتعاون الاستراتيجي، والاستثمار.

الخاتمة :

كان الهدف من تلك الدراسة هو تسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية الصينية – السودانية خلال المدة (١٩٨٩-٢٠٠٧) وعلى هذه الأساس توصلنا إلى جملة من النتائج :

تبين من خلال هذه الدراسة أن المصالح الاقتصادية هي الاعتبار الاساسي في العلاقة المزدهرة بين الصين ومصر ، فالإمكانيات الاستراتيجية لموقع مصر الجغرافي وحجم سوقها الاقتصادي تجعل منها شريكاً واعداً للطموحات الصينية في المنطقة ، إذ يتضح أن العلاقات الاقتصادية بين الطرفين في تقدم وتطور ، وتأثير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين على العلاقات السياسية والدبلوماسية أيضاً .

كما يتضح وجود درجة عالية من التوافق بين امكانات الاقتصادين الصيني والمصري فيما يتعلق بقوائم صادرات وواردات الدولتين ، وأيضاً فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة حيث تعد مصر مستورداً صافياً لخدمات رأس مال ، بينما تعد الصين مصدراً عملاقاً لرأس مال لا سيما في ظل الاحتياطات المتراكمة لديها ، كما أن مصر تعد معبراً رئيسياً للتجارة الصينية المتوجهة إلى أوربا والدول الافريقية والعربية ، فضلاً أن الدولتين لديهما إمكانات سياحية هائلة لابد من تطورها .

كما استطاعت الصين التركيز على الجانب الاقتصادي عن طريق المشاريع الاقتصادية وخلق فرص عمل لتشغيل الايادي العاملة هناك ، فأثبتت على توجهها إلى مصر إنه خيار استراتيجي لما تحمله من استثمارات واعدة وموارد هائلة ، فتزايد واعتماد الصين على مشاريع الاستثمار

وزيادة المساعدات الصينية والتبادلات التجارية بينهما ستزيد معها الروابط والعلاقات الاقتصادية التي تجمع بين الطرفين .

كما نلاحظ أن العامل الاقتصادي بين الطرفين اتسم بالتواصل والاستمرارية والتحسن الذي شهده التعاون الاقتصادي وازدياد التبادل التجاري ليتصاعد حجم الصادرات والواردات مع تنوع السلع والبضائع مع دخول الاستثمارات الصينية إلى مصر في عدد من المجالات الاقتصادية كالصناعة والزراعة ومجالات اخرى ، فكان العامل الاقتصادي عاملاً مؤثراً تأثيراً ايجابياً إلى البلدين .

(جدول – ١)

التدفق التجاري خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٥)

	٢٠٠٢	٢٠٠٣	لتغير %	٢٠٠٤	لتغير %	٢٠٠٥	لتغير %
لصادرات لمصرية	٩٢	١٥٢.٨	٦٦.٠٨	١٨٧.٩	٢٢٩٧	٢١١.٤	١٢.٥
لواردات لمصرية	٨٥٢	٩٣٧.٣	٩.٨٨	%١٣٩٨.٠	٤٩.١٥	١٩٣٤.١	٣٨.٣٤
حجم التجارة	٩٤٥	١٠٩٠.١	١٥.٣٥	١٥٨٥.٩	٤٥.٤٨	٢١٤٥.٥	٣٥.٢٨
لميزان	(٧٦١)	(٧٨٤.٥)		(١٢١٠.١)		١٧٢٢.٧	

المصدر:- الهيئة العامة للإستعلامات المصرية، العلاقات الإقتصادية والتبادلات التجارية بين الصين ومصر ،على الرابط الآتي:

http://www.sis.gov.eg

(جدول- ٢)

حجم التبادل التجاري بين مصر والصين لسنوات مختارة من عام ١٩٥٠ وحتى عام ٢٠٠٥

السنوات	الصادرات المصرية للصين		الواردات المصرية من الصين		حجم التجارة بين البلدين		الميزان التجاري
	بالمليون ولار أمريكي	معدل التغير%	بالمليون دولار	معدل التغير%	المليون دولار	معدل التغير%	بالمليون دولار
١٩٥٠	١٠٠٠	----	٢١٣٠	----	٣١٣٠	----	١١٣٠ -

١٥٢٧٠-	----	٥٧٨٣٠	----	٣٦٥٥٠	----	٢١٢٨٠	١٩٥٩
٤٤٨٠	----	٢٦٤٦٠	----	١٠٩٩٠	----	١٥٤٧٠	١٩٦٩
٤٢٠ -	----	١١٣٦٢٠	----	٥٧٠٢٠	----	٥٦٦٠٠	١٩٧٩
٢٩٥٠٠	----	٣٠٢٢٠	----	٣٦٠	----	٢٩٨٦٠	١٩٨٥
٤٣٦٦٠	----	٥٨١٦٠	----	٧٢١٠	----	٥٠٨٧٠	١٩٨٩
١٢٢٩٩٠	---	١٣٠٧٥٠	---	١٢٦٨٧٠	----	٣٨٨٠	١٩٩١
٤٢٦ر٦ -	---	٤٥٢ر٦	---	٤٣٩ر٦	---	١٣	١٩٩٥
٤٠١ -	٩ر٩ -	٤٠٧ر٨	٨ -	٤٠٤ر٤	٧٤ -	٣ر٤	١٩٩٦
٤٠٨ر٣ -	٢٧ر٩	٥٢١ر٥	١٥	٤٦٤ر٩	٢٥٦٥	٥٦ر٦	١٩٩٧
٥٤٣ر١ -	١٦ر٣	٦٠٦ر٣	٢٣ر٦	٥٧٤ر٧	٤٥ -	٣١ر٦	١٩٩٨
٦٨١ر٥ -	٢٣ر٧	٧٥٠ر١	٢٤ر٦	٧١٥ر٨	٨ر٥	٣٤ر٣	١٩٩٩
٧٠٣ر١ -	٢١	٩٠٧ر٥	١٢ر٦	٨٠٥ر٣	١٩٨	١٠٢ر٢	٢٠٠٠
٧٩٢ر٣ -	٥	٩٥٢ر٩	٨ر٤	٨٧٢ر٦	٢١ -	٨٠ر٣	٢٠٠١
٧٦١ -	١ -	٩٤٥	٢ر٥ -	٨٥٣	١٤ر٦	٩٢	٢٠٠٢
٧٨٤ -	١٥ر٣	١٠٩٠	٩ر٨	٩٣٧	٦٦ر٣	١٥٣	٢٠٠٣
١٢٠١-	٤٤.٦	١٥٧٧	٤٨.٢	١٣٨٩	٢٢.٩	١٨٨	٢٠٠٤
١٧٢٣-	٣٦	٢١٤٥	٣٩,٢	١,٩٣٤	٢٠,٢	٢١١	٢٠٠٥

Source: Compiled by the market information and analysis section, DFAT, Using the latest data from the ABS, the IMF and various international sources.

الهوامش :

(١) محمد سيد احمد، العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين، ضمن: مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦، ص٣٣٦.

(٢) محمود زكريا ، تطور العلاقات المصرية الصينية ، نموذج لتعاون الجنوب _ الجنوب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٥ ، القاهرة ، ٢٠١٩ ، ص٦٥ .

(٣) مجموعة باحثين ، العلاقات العربية الصينية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص١٥ .

(٤) محمود زكريا ، المصدر السابق ، ص٦٦ .

(٥) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، على الرابط الآتي:

http://www.sis.gov.eg

(٦) محمد سيد أحمد ، المصدر السابق، ص٣٣٨.

(٧) محمد احمد طه السيد مطاوع ، العلاقات المصرية – الصينية : مراحل تاريخية كبرى وعلاقات متشعبة ، مجلة كلية العلوم السياسية ، العدد ١ ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص٤٨-٥٠ .

(٨) قوة بنغ ، تاريخ العلاقات العربية الصينية ، ترجمة المركز العربي للمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٢٦.

(٩) مليار ونصف دولار حجم التبادل التجاري بين مصر والصين وخرائط إستثمارية للمنتجات التي تحتاجها السوق المصرية، دراسات إستراتيجية، العدد (٤٢٩٤٧)، السنة (١٢٧)، ٢٠٠٤، على الرابط الآتي:

http://www.ahram.org.eg.mht

(١٠) محمد احمد طه السيد مطاوع ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

(١١) حنان قنديل ، العلاقات المصرية _ الصينية ، مركز الدراسات الاسيوية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٩٣ .

(١٢) تسنغ دايونغ ، تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية التجارية ، ضمن ندوة افاق العلاقات العربية _ الصينية في القرن الحادي والعشرين ، الاردن ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص١٠٧.

(١٣) عامر ذياب التميمي ، مسيرة الاقتصاد الصيني وتحدياته ، مجلة العربي ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص٥٢ .

(١٤) زينب إبراهيم، جذب الاستثمارات الصينية إلى بعض القطاعات الصناعية المصرية، مجلة الاقتصاد، العدد(١٢٦)، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ، ص٩.

(١٥) حمدي عبد الرحمن حسن ، العلاقات الصينية _ الافريقية ، شراكة أم هيمنة ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٧ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠ .

(١٦) سمير قط ، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاعاً لنفط انموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سكرة ، الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص٢٠ .

(١٧) تقارير السفارة الصينية في مصر،على الرابط الآتي: http://www.eg.china-embassy.org.mht

(١٨) موقع وزارة الخارجية المصرية، على الرابط الآتي:

http://www.mfa.gov.eg.htm

(١٩) وكالة أنباء شينخوا، على الرابط الآتي:

http://www.arabic.xinhuanet.com.mht

(٢٠) تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين ، وإلى توفير بيئة قانونية امنة للمستثمرين من كلا البلدين ، وتشجيع تدفق الاستثمارات بينهما ، كما شجعت في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا والمعرفة إلى الدول الاخرى للمزيد ينظر: سمير قط ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٢١) زينب ابراهيم ، المصدر السابق ، ص٩ .

(٢٢) محمود زكريا ، المصدر السابق ، ص٦٩ .

(٢٣) محمد ريحان ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الازهر ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص٤٥ .

[٢٤] شريفة فاضل محمد ، العلاقات المصرية _ الصينية بين الاستمرارية والتغير (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٠ ، بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٤٣ .

[٢٥] الصين _مصر، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، ٢٠٠٣.

[٢٦] مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصري وتحديات الاوضاع الراهنة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٣ .

[٢٧] محمد ريحان ، المصدر السابق ، ص٤٨ .

[٢٨] سرمد كوكب الجميل ، الدروس المستفادة من التجربة الصينية في الاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة دراسات اقتصادية العدد ١٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص١٣٤ .

[٢٩] اسماعيل محمد شوقي ، تطور العلاقات المصرية الصينية وانعكاساتها على المنطقة ، مجلة الدفاع ، العدد ٢٥٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص١٥ .

[٣٠] الشيخ باي الحبيب ، الاستثمارات الصينية بأفريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص٦٧ .

[٣١] زينب إبراهيم، المصدر السابق ، ص٩.

[٣٢] قوان تسيهواي، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق الى الخارج، ضمن: ندوة افاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، الاردن ، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٣.

[٣٣] شريفة فاضل محمد ، المصدر السابق ، ص٥١ .

[٣٤] مصطفى فراج ، العلاقات المصرية الصينية : تاريخ من التوافق ، مجلة مبتدأ ، العدد ٣٠ ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص٦٧ .

[٣٥] محمود زكريا ، المصدر السابق ، ص٧٧ .

[٣٦] مغاوري شلبي علي ، الصين والاقتصاد العالمي : مقومات القوة وعوائق الاندماج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٨٠–٨١ .

[٣٧] منى يونس حسين ، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للأعوام ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ ، مجلة بحوث عربية ،العدد ٥٣ ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص١٣٠

[٣٨] زينب إبراهيم ، المصدر السابق، ص١١.

[٣٩] الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، العدد(٢٣)، القاهرة ٢٠٠٧، على الرابط الآتي:
www.us.sis.gov.eg..htm

[٤٠] محمد البرقوقي ، الصين طوق نجاة السياحة المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٧١ .

[٤١] تقارير السفارة الصينية في مصر، على الرابط الآتي: http://www.eg.china-embassy.org.mht

[٤٢] رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا ، الفرص والتحديات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص١٤٥ .

[٤٣] سرمد كوكب الجميل ، المصدر السابق ، ص١٣٥ .

(٤٤) جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية –الصينية : الواقع والمستقبل، القاهرة ، ١٩٩٨، ص١٦١.

(٤٥) الشيخ باي الحبيب ، المصدر السابق ، ص٦٨ .

(٤٦) الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، الكتاب السنوي، القاهرة ٢٠٠٦، على الرابط الآتي:

http://ww.us.sis.gov.eg..htm

المصادر :

اولاً: الوثائق المنشورة :

١. الصين _مصر، مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة في جمهورية الصين الشعبية، ٢٠٠٣.

ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١.سمير قط ، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا فترة ما بعد الحرب الباردة قطاعاً لنفط انموذجاً ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة سكرة ، الجزائر ، ٢٠٠٨ .

٢.محمد ريحان ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الازهر ، القاهرة ، ٢٠١٢ .

ثالثاً : الكتب العربية والمعربة :

١.جعفر كرار أحمد، العلاقات المصرية –الصينية : الواقع والمستقبل، القاهرة ، ١٩٩٨ .

٢.حنان قنديل ، العلاقات المصرية _ الصينية ، مركز الدراسات الاسيوية القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٣.الشيخ باي الحبيب ، الاستثمارات الصينية بأفريقيا : كيف نجحت الصين في كسب القارة الافريقية ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

٤.قوة بنغ ، تاريخ العلاقات العربية الصينية ، ترجمة المركز العربي للمعلومات ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .

٥.مجموعة باحثين ، العلاقات العربية الصينية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١٧ .

٦.محمد البرقوقي ، الصين طوق نجاة السياحة المصرية ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

٧.مصطفى السعيد ، الاقتصاد المصري وتحديات الاوضاع الراهنة ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

رابعاً : البحوث والدراسات المنشورة :

١.اسماعيل محمد شوقي ، تطور العلاقات المصرية الصينية وانعكاساتها على المنطقة ، مجلة الدفاع ، العدد ٢٥٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٢.حمدي عبد الرحمن حسن ، العلاقات الصينية _ الافريقية ، شراكة أم هيمنة ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٧ ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

٣.رضا محمد هلال ، الوجود الاقتصادي الصيني في افريقيا : الفرص والتحديات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٣ ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٤.زينب إبراهيم، جذب الاستثمارات الصينية إلى بعض القطاعات الصناعية المصرية، مجلة الاقتصاد، العدد(١٢٦) ، القاهرة ، ٢٠٠٦ .

٥.سرمد كوكب الجميل ، الدروس المستفادة من التجربة الصينية في الاستثمار الاجنبي المباشر ، مجلة دراسات اقتصادية العدد ١٥ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ .

٦.شريفة فاضل محمد ، العلاقات المصرية _ الصينية بين الاستمرارية والتغير (٢٠٠٣ – ٢٠١٣) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤٢٠ ، بيروت ، ٢٠١٤ .

٧.عامر ذياب التميمي ، مسيرة الاقتصاد الصيني وتحدياته ، مجلة العربي ، القاهرة ، ٢٠١٧ .

٨.محمد احمد طه السيد مطاوع ، العلاقات المصرية – الصينية : مراحل تاريخية كبرى وعلاقات متشعبة ، مجلة كلية العلوم السياسية ، العدد ١ ، جامعة القاهرة ،٢٠١٧ .

٩.محمد سيد احمد، العلاقات الاقتصادية بين مصر والصين، ضمن: مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٦.

١٠.محمود زكريا ، تطور العلاقات المصرية الصينية ، نموذج لتعاون الجنوب _ الجنوب ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢١٥ ، القاهرة ، ٢٠١٩ .

١١.مصطفى فراج ، العلاقات المصرية الصينية : تاريخ من التوافق ، مجلة مبتدأ ، العدد ٣٠ ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص٦٧ .

١٢.مغاوري شلبي علي ، الصين والاقتصاد العالمي : مقومات القوة وعوائق الاندماج ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٦٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .

١٣.منى يونس حسين ، دور الادخار في تحديد حجم الاستهلاك وحجم الطلب في الصين للأعوام ٢٠٠١ – ٢٠٠٩ ، مجلة بحوث عربية ،العدد ٥٣ ، بيروت ، ٢٠١١ .

خامساً : الندوات :

١.تسنغ دايونغ ، تعزيز التعاون الصيني العربي في مجال الطاقة لدفع تطور العلاقات الاقتصادية التجارية ، ضمن ندوة افاق العلاقات العربية _ الصينية في القرن الحادي والعشرين ، الاردن ، عمان ، ٢٠٠٣ .

٢.قوان تسيهواي، صياغة استراتيجية للنفط قائمة على الاعتماد على الذات مع الانطلاق الى الخارج، ضمن: ندوة افاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين، الاردن ، عمان ، ٢٠٠٣ .

سادساً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)

١–تقارير السفارة الصينية في مصر،على الرابط الآتي: http://www.eg.china-embassy.org.mht

٢–دراسات إستراتيجية، العدد (٤٢٩٤٧)، السنة (١٢٧)، ٢٠٠٤، على الرابط الآتي:
http://www.ahram.org.eg.mht

٣–موقع وزارة الخارجية المصرية، على الرابط الآتي: http://www.mfa.gov.eg.htm

٤–الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، على الرابط الآتي:
http://www.sis.gov.eg

٥–الهيئة العامة للإستعلامات المصرية، العدد(٢٣)، القاهرة ٢٠٠٧، على الرابط الآتي:
www.us.sis.gov.eg..htm

٦– الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، الكتاب السنوي، القاهرة ٢٠٠٦، على الرابط الآتي:
http://ww.us.sis.gov.eg..htm

٧–وكالـــــــــــة أنبـــــــــــاء شـــــــــــينخوا، علـــــــــــى الـــــــــــرابط الآتـــــــــــي:
http://www.arabic.xinhuanet.com.mht

Sources:

First: Published Documents:

.١China-Egypt, State Council Information Office of the People's Republic of China, 2003.

Second: Theses and Dissertations:

.١Samir Qatt, The Chinese Economic Strategy in Africa in the Post-Cold War Era: The Oil Sector as a Model, Unpublished Master's Thesis, University of Soukra, Algeria, 2008.

.٢Muhammad Rihan, The Chinese Economic Experience and its Future Challenges, Unpublished Master's Thesis, Al-Azhar University, Cairo, 2012.

Third: Arabic and Translated Books:

.١Jaafar Karrar Ahmed, Egyptian-Chinese Relations: Reality and Future, Cairo, 1998.

.٢Hanan Qandil, Egyptian-Chinese Relations, Center for Asian Studies, Cairo, 2000.

.٣Sheikh Bay Al-Habib, Chinese Investments in Africa: How China Succeeded in Winning Over the African Continent, Cairo, 2014. 4. Peng's Power, A History of Arab-Chinese Relations, translated by the Arab Information Center, Cairo, 2004.

.٥A group of researchers, Arab-Chinese Relations, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2017.

.٦Muhammad al-Barquqi, China: A Lifeline for Egyptian Tourism, Cairo, 2016.

.٧Mustafa al-Saeed, The Egyptian Economy and the Challenges of the Current Situation, Dar al-Shorouk, Cairo, 2002.

Fourth: Published Research and Studies:

.١Ismail Muhammad Shawqi, The Development of Egyptian-Chinese Relations and Their Implications for the Region, Al-Difaa Magazine, Issue 257, Cairo, 2007.

.٢Hamdi Abdel Rahman Hassan, Sino-African Relations: Partnership or Hegemony?, Strategic Studies, Issue 17, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2007. 3. Reda Mohamed Helal, "The Chinese Economic Presence in Africa: Opportunities and Challenges," International Politics Journal, Issue 163, Cairo, 2006.

.٤Zeinab Ibrahim, "Attracting Chinese Investments to Some Egyptian Industrial Sectors," Economics Journal, Issue 126, Cairo, 2006.

.٥Sarmad Kawakib Al-Jamil, "Lessons Learned from the Chinese Experience in Foreign Direct Investment," Economic Studies Journal, Issue 15, House of Wisdom, Baghdad, 2002.

.٦Sharifa Fadel Mohamed, "Egyptian-Chinese Relations: Between Continuity and Change (2003-2013)," Arab Future Journal, Issue 420, Beirut, 2014.

.٧Amer Dhiab Al-Tamimi, "The Trajectory of the Chinese Economy and Its Challenges," Al-Arabi Journal, Cairo, 2017. 8. Mohamed Ahmed Taha El-Sayed Mattawa, Egyptian-Chinese Relations: Major Historical Stages and Complex Ties, Journal of the Faculty of Political Science, Issue 1, Cairo University, 2017.

.٩Mohamed Sayed Ahmed, Economic Relations between Egypt and China, in: Egypt and the Major Powers in the New World Order, Center for Political Research and Studies, Cairo University, 1996.

.١٠Mahmoud Zakaria, The Development of Egyptian-Chinese Relations: A Model of South-South Cooperation, International Politics Journal, Issue 215, Cairo, 2019.

.١١Mustafa Farag, Egyptian-Chinese Relations: A History of Harmony, Mubtadaa Journal, Issue 30, Cairo, 2017, p. 67.

.١٢Maghawry Shalaby Ali, China and the Global Economy: Components of Power and Obstacles to Integration, International Politics Journal, Issue 167, Cairo, 2007. 13. Mona Younis Hussein, The Role of Savings in Determining Consumption and Demand in China for the Years 2001-2009, Arab Research Journal, Issue 53, Beirut, 2011.

Fifth: Seminars:

.١Zeng Dayong, Enhancing Sino-Arab Cooperation in the Energy Sector to Promote the Development of Economic and Trade Relations, presented at the Seminar on the Prospects of Arab-Chinese Relations in the 21st Century, Amman, Jordan, 2003.

.٢Guan Zihuai, Formulating an Oil Strategy Based on Self-Reliance with Expansion, presented at the Seminar on the Prospects of Arab-Chinese Relations in the 21st Century, Amman, Jordan, 2003. Sixth: The International Information Network (Internet(

-١Reports of the Chinese Embassy in Egypt, available at: http://www.eg.china-embassy.org.mht

-٢Strategic Studies, Issue (42947), Year (127), 2004, available at: http://www.ahram.org.eg.mht

-٣Website of the Egyptian Ministry of Foreign Affairs, available at: http://www.mfa.gov.eg.htm

-٤Egyptian State Information Service, available at: http://www.sis.gov.eg
-٥Egyptian State Information Service, Issue (23), Cairo 2007, available at: www.us.sis.gov.eg.htm
-٦Egyptian State Information Service, Yearbook, Cairo 2006, available at: http://ww.us.sis.gov.eg.htm
-٧Xinhua News Agency, available at: The following: http://www.arabic.xinhuanet.com.mht